تداعيات انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

الباحثة فاطمة سعد عبد الواحد
كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، العراق
fatimesaad@uomustansiriyah.edu.iq

مستخلص البحث :
انسحبت المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، في خطوة تاريخية عُرفت باسم "البريكست"، بعد استفتاء أُجري في عام 2016 صوّت فيه غالبية البريطانيين لصالح الخروج. جاء هذا القرار نتيجة عوامل متعددة، أبرزها الرغبة في استعادة السيطرة على التشريعات الوطنية وسياسات الهجرة، إضافة إلى مخاوف اقتصادية وسياسية من استمرار العضوية في الاتحاد. وقد جاء هذا الانسحاب بعد عضوية دامت أكثر من 50 عامًا، مما جعله أحد أبرز التحولات السياسية في تاريخ البلاد الحديث. أدى الانسحاب إلى تغييرات كبيرة في العلاقات بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي، خصوصًا في مجالات التجارة والتنقل والاستثمار. كما أحدث البريكست انقسامًا داخليًا داخل بريطانيا، وأثار تحديات اقتصادية ما زالت البلاد تتعامل معها حتى في الوقت الذي تسعى فيه لإعادة بناء علاقاتها الدولية بشكل مستقل.

الكلمات المفتاحية : بريكست، المملكة المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الاستفتاء، الاقتصاد.

المقدمة:

لطالما اعتُبر الاتحاد الأوروبي أحد أقوى التكتلات الاقتصادية في العالم وأكثرها تكاملاً من حيث مراحل التطور والاندماج، إذ تجاوز مرحلة منطقة التجارة الحرة والسوق المشتركة ليصل إلى مستوى الاتحاد الاقتصادي والنقدي. إلا أن قرار المملكة المتحدة بالانسحاب من الاتحاد، الذي تم عبر استفتاء شعبي في 23 يونيو 2016، شكّل نقطة تحول كبرى، وأثار تساؤلات جوهرية حول مستقبل الاتحاد الأوروبي. كما فرض هذا القرار على صناع السياسات واقعاً جديداً يستدعي مراجعة عميقة لأسباب خروج بريطانيا والعودة إلى مفهوم الدولة الوطنية، وهو ما قد يترتب عليه تداعيات سياسية واقتصادية ومالية جسيمة، سواء على بريطانيا أو على الاتحاد الأوروبي الذي خسر بانسحابها واحدة من أبرز دوله الأعضاء.

أهمية الدراسة: تنطلق اهمية الدراسة من السعي لفهم الدوافع التي دفعت بريطانيا إلى الانسحاب من الاتحاد الأوروبي، رغم الفوائد التي جنتها خلال فترة عضويتها، بالإضافة إلى استكشاف مستقبلها السياسي والاقتصادي بعد هذا الانفصال.

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل شامل للتحديات التي أفرزها خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (Brexit) على مستوى المعيشة والتجارة، وذلك من خلال استعراض عدد من السيناريوهات المحتملة، سواء المتفائلة منها أو المتشائمة.

إشكالية الدراسة: تنطلق الدراسة بإشكالية تصاغ بالأسئلة الاتية

١_ما هي اسباب الانسحاب البريطاني من الاتحاد الاوربي؟وما هي تداعيات ذلك الانسحاب على بريطانيا وعلى الإتحاد الاوربي؟ وما هي أهم المكاسب التي تحصل عليها مقابل الانسحاب ؟

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: قرار الانسحاب البريطاني من الاتحاد الاوربي لن يكون بصالح بريطانيا ولا دول الاتحاد الأوربي.

المنهجية: تم اعتماد المنهج التاريخي من خلال الوقوف على احداث الماضي والاستفادة منها في تحليل العلاقات الحالية والمستقبلية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتفسير الوضع القائم والنظر في العلاقات المتوقعة بعد الانسحاب البريطاني.

الهيكليّة: يتكون البحث من مبحثين حيث يتكون المبحث الاول مسيرة الاتحاد الاوربي من ثلاث مطالب المطلب الاول: نشأة ومفهوم الاتحاد الاوربي اما المطلب الثاني: مبادئ وأهداف الاتحاد الاوروبي اما المطلب الثالث: البناء المؤسساتي للاتحاد الأوربي اما المبحث الثاني: البريكسيت والاتحاد الاوربي: علاقة مستقبلية يتكون من اربع مطالب المطلب الأول: أسباب انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي اما المطلب الثاني: تداعيات الانسحاب البريطاني على بريطانيا اما المطلب الثالث: تداعيات الانسحاب البريطاني على الاتحاد الاوربي اما المطلب الرابع: موقف كل من فرنسا والمانيا

من خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي اما المطلب الخامس: السيناريوهات المستقبلية للاتحاد الأوروبي بعد البريكسيت.

المبحث الاول: مسيرة الاتحاد الاوروبي

The first topic: the European Union march

المطلب الاول: نشأة ومفهوم الاتحاد الأوروبي

The first requirement: the origin and concept of the European Union

"تُعدّ الحرب العالمية الثانية من الحروب الأكثر شمولية والاكثر كلفة في تاريخ البشرية، وذلك لاتساع بقعتها ، وتعدد جبهاتها، ولمشاركة أكثر من مائة مليون جندي فيها".[1] وقد خلّفت هذه الحرب دمارًا هائلًا وأزمات سياسية واقتصادية عميقة، مما دفع الدول الأوروبية إلى التفكير في سبل جديدة لضمان الأمن والاستقرار في القارة ومنع نشوب نزاعات مستقبلية في هذا الإطار، شهدت أوروبا سلسلة من الأحداث والمؤتمرات التاريخية التي مهّدت للتكامل الأوروبي، وصولًا إلى توقيع اتفاقية ماستريخت عام 1992، التي أسست الاتحاد الأوروبي بشكله الحديث. ومن أبرز هذه المحطات مؤتمر مونترو 1936 الذي ناقش قضايا السيادة والممرات الدولية، وأسهم في تشكيل البيئة القانونية للتعاون بين الدول ومؤتمر لاهاي1948 الذي دعا إلى تعزيز الوحدة الأوروبية، وكان خطوة رمزية مهمة نحو بناء أوروبا موحدة بعد الحرب بالإضافة إلى اتفاقية روما 1957 والتي شكّلت نقطة انطلاق حقيقية للتكامل الاقتصادي الأوروبي من خلال تأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية. لذلك بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وما لحق القارة الاوروبية من دمار وخراب كبيرين برزت الحاجة لوجود نوع من الاتحاد ليضمن عدم تكرار مثل هذه الكارثة وينظم أمور الدول الأوروبية بشكل يحقق مصلحة الجميع فكان ما يعرف الان بمنظمة الاتحاد الأوروبي. الاتحاد الاوروبي هو منظمة دولية للدول الأوربية يضم 27 دولة فرنسا، المانيا، ايطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، الدنمارك، ايرلندا، المملكة المتحدة، اليونان، اسبانيا، البرتغال، النمسا، فنلندا، السويد، الجمهورية التشيكية، قبرص، استونيا، المجر، لاتفيا، ليتوانيا، مالطا، بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا، وبلغاريا، التي انظمت في عام 2003 تأسست بناء على اتفاقية ماستريخت الموقعة في هولندا بتاريخ 1992/12/10 .[2] "تعد هذه المعاهدة خطوة هامة، صوب توحيد أوروبا وقفت في مسار التكامل الأوروبي لأنها أقامت كياناً جديد تحت مسمى "الاتحاد الأوروبي" وكذلك نصها على أحداث تغيرات أساسية أهمها تغير اسم الجماعة الاقتصادية الأوروبية ليصبح اسمها "الاتحاد الأوروبي". بدل ذلك لم قاصرة الأهداف على الناحية الاقتصادية بل تعدت أهدافها لتصبح أكثر من اقتصادية مثل البيئة والحماية الاجتماعية والتعليم والصحة والتكنولوجيا والطاقة والسياحة إلى آخره. ومن ناحية ثانية فقد انشأت مواطنة الاتحاد الأوروبي التي يصبح بموجبها كل مواطن يحمل جنسية دولة عضو مواطناً في الاتحاد بحيث يتمتع بالحقوق المنصوصة عليها في المعاهدة مثل الحق في التنقل والإقامة داخل حدود الدول الأعضاء".[3] وفي عام 1948 تأسس اتحاد البنلوكس الذي كان نتيجة له اوقعت كل من بلجيكيا وفرنسا والمانيا وايطاليا وهولندا ولوكسمبورغ عام1951معاهدة لأنشاء الجماعة الأوربية للفحم والصلب، بهدف التوصل الى سوق اوربية مشتركة في هاتين السلعتين الاستراتيجيتين هذه الدول الست قامت لاحقا بتطوير التعاون فيما بينها الى ابعد الحدود وذلك بالتوقيع على معاهدتين في روما عام 1957 الأولى تتعلق، بتأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية والتي عرفت باسم السوق الأوروبية المشتركة وتتعلق الثانية بوكالة النووية للابحاث المشتركة والتعاون والادارة في مجال الطاقة النوويّة، وفي عام 1968 قامت الجماعة الأوربية بإقامة اتحاد جمركي بين اعضائها بمقتضاه تطبيق تعرفة جمركية موحدة على الواردات والغاء جميع انواع الضرائب والعوائق

---

[1] وابلة مهدي محمد احمد العجيلي ، دور المغرب في الحرب العالمية الثانية 1939-1945، عدد خاص ، مجلة كلية التربية الأساسية ، وقائع المؤتمر العلمي الدولي الافتراضي الثاني للعلوم الاجتماعية لقسما التاريخ والجغرافية ، جامعة المستنصرية ، 2022،ص 312.

[2] راضية حر، ساجية حافد، مستقبل التجربة التكاملية الأوربية ما بعد البريكسيت، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري_تيزي وزو، ٢٠١٧/٢٠١٦، ص 20.

[3] احمد نجم عبود صالح ، . اثير ناظم عبد الواحد الجاسور، الاتحاد الأوربي النشأة والتطور، المجلة السياسية الدولية ، العدد 58 لسنة 2024، الجامعة المستنصرية ، العراق ، ص 177.

امام التجارة بين الدول الأعضاء وازالة كافّة القيود على حركة العمل ورأس المال وتبني سياسة مشتركة في مجال الزراعة والنقل، وزاد عدد الاعضاء من ستة أعضاء عام 1957 الى 15 عضو عام 1995 حيث انضمت عام 1973 الى الجماعة الاقتصادية الأوربية كل من الدنمارك وايرلندا، المملكة المتحدة، وانضمت اليونان 1981 وانضمت اليونان عام ١٩٨١ وكذلك اسبانيا والبرتغال عام ١٩٨٦ الا ان تم اعتماد القانون الأوروبي الموحد بالإضافة الى الانتهاء من السوق الأوربية المشتركة ليتم بحلول عام ١٩٩٢ تغيير اسم المجموعة الاقتصادية الأوربية الى الاتحاد الاوربي بالإضافة الى تحديد سياسات مشتركة جديده بما فيها السياسة الخارجية والأمنية والتعاون في قضايا الامن الداخلية وفق معاهدة ماستر يخت عام ١٩٩٥ انضمت للاتحاد الاوربي كل النمسا وفنلندا والسويد وتلتها عام ٢٠٠٤ عشر دول من اوربا الشرقية(قبرص استونيا مجر لاتيفيا مالطا بولندا جمهورية التشيك سلوفاكيا سلوفينيا) ثم التحقت كرواتيا عام ٢٠١٣ لتصبح الدولة العضو الثامن والعشرون في الاتحاد الاوربي.[1]

المطلب الثاني: مبادئ واهداف الاتحاد الأوروبي.

The third requirement: the principles and objectives of the European Union

اولا : مبادئ الاتحاد:

١_احترام الهوية الوطنية: احترام الأنظمة الديمقراطية للدول الأعضاء.

2. احترام الحقوق الأساسية: احترام الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

3. تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي: من خلال إنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي.

4. توحيد السياسات الخارجية: والسعي لإنشاء نظام داخلي أوروبي.

5. إلغاء الحواجز بين الدول الأعضاء: إزالة القيود بين الدول التي تنتمي إلى الاتحاد الأوروبي.

ثانيا: أهداف الاتحاد الأوروبي:

من بين اهداف الاتحاد الاوربي:

١_تحقيق الوحدة الاقتصادية والسياسية والعسكرية لدول اوربا.

٢_أقامة اتحاد نقدي أنشاء المؤسسة النقدية الأوربية والتي تتحول الى بنك مركزي يتولى اصدار عملة اوربية موحدة.

٣_إقامة اتحاد سياسي يتم بموجبة صياغة سياسات خارجية وعسكرية مشتركة.

٤_تبني سياسات تعليمية وصحية وثقافية وبحثية مشتركة.

٥_تحقيق وحدة اقتصادية تتمثل في إزالة جميع القيود المفروضة على تحركات السلع والخدمات ورؤوس الاموال والتكنلوجيا والعمالة بين دول الاتحاد الاوربي.

6_خلق سوق تجارية موحدة ذات قدرة إنتاجية اكثر كفاءة وطاقة استيعابية ضخمة بدون حواجز حدودية.

7_تعميق الاقتصاد الحر القائم على اليات السوق وتفاعل قوة العرض والطلب واحترام مبدأ المنافسة وزيادة قدرة المنتجات على التواجد في الاسواق العالمية.

المطلب الثالث: البناء المؤسساتي للاتحاد الأوروبي:

The second requirement: the institutional building of the European Union

يتكون الاتحاد الأوروبي من ست مؤسسات تساهم في عملية صنع القرار في الاتحاد الاوربي وهي المجلس الأوروبي والمفوضية الأوربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية ومحكمة العدل الدولية ويتضمن الهيكل التنظيمي لعملية الاندماج الاوربي مجلسين الاول المجلس الاوربي والثاني مجلس الاتحاد الاوربي (المجلس الوزاري).

[1] راضية حر، ساجية حافد، مصدر سبق ذكره ، ص 21.

1_**المجلس الاوروبي** :يضع المجلس الأوروبي الخطوط السياسية العريضة لعمل الاتحاد الأوروبي. ويجتمع في المجلس الأوروبي برئاسة رئيس المفوضية رؤساء الدول والحكومات إضافة إلى المندوب الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية مرتين في السنة على الأقل .[1]

2_**مجلس الاتحاد الأوروبي:** المجلس الذي يعرف "المجلس الوزاري" هو هيئة تشريعية في الاتحاد الأوروبي. وتشارك كل من الدول الأعضاء في هذا المجلس بوزير مختص. فالمجلس يتكون من 27 وزيرا وطنيا (واحد لكل ولاية) يمثلون حكوماتهم وهم مسؤولين أمام انظمتهم السياسية الوطنية تؤخذ الأصوات بالأغلبية او بالأجماع مع تخصيص الأصوات حسب عدد السكان يتشاركون السلطة التشريعية والميزانية للبرلمان كما يقودون السياسة الخارجية والأمنية المشتركة.

3_**المفوضيّة الأوروبية**: هي الذراع التنفيذي للاتحاد وهي هيئة مؤلفة من شخص معين من كل ولاية يبلغ حاليا 27 شخصا ولكنها مصممة لتكون مستقلّة عن المصالح الوطنية، الهيئة مسؤولة عن صياغة جميع القوانين الاتحاد الأوروبي ولديها القدرة على أقترح قوانين جديدة (مشاريع جديدة) كما انها تتعامل مع الإدارة اليومية للاتحاد ولديها واجب دعم القانون والمعاهدات وفي هذا الدور تعرف باسم (الوصي على المعاهدات)، يقود اللجنة رئيس يتم ترشيحه من قبل المجلس في الممارسة العملية المجلس الاوربي ويوافق عليه البرلمان يتم ترشيح 26 مفوضا الباقيين من قبل دول الاعضاء بالتشاور مع الرئيس، ويتم تعيين حقائبهم من قبل الرئيس ثم يتبنى المجلس قائمة المرشحين والمفوضين يتم قبولهم وفقا لقواعد التصويت بالأغلبية المؤهلة.[2]

4_ البرلمان الأوروبي: هي المؤسسة الوحيدة في الاتحاد الاوربي المنتخبة من قبل مواطني الاتحاد الاوربي لفترة ولاية مدتها 5سنوات، ويمثل البرلمانيون شعوبهم الذين انتخبوهم والاحزاب ان كل واحد منهم يمثل دولته، ومن مهامه مراقبة عمل مفوضية الاتحاد الاوربي والتدقيق عليها للتأكد من انها تمارس اعمال مرضية، والا يمكن التصويت بإقالتها بما يسمى حجب الثقة.[3]

5-**محكمة العدل الاوروبية**: وهي جهازقضائي يشرف على احترام التشريعات والقوانين الخاصة بالاتحاد وذلك بتفسير القوانين وفض المنازعات بين الأطراف المختلفة وقراراتها الملزمة لجميع الأطراف في الاتحاد الاوربي.[4]

6_**اللجنة الاقتصادية والاجتماعية**: تلعب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية دورًا استشاريًا بالقرب من دور البرلمان الأوروبي ، وحددت معاهدة روما بعض القضايا التي تلعبها اللجنة والمجلس الوزاري وتأخذ رأي اللجنة فيها قبل إصدار التشريع دون أن يكون رأيها ملزماً ، وتتألف اللجنة من اعضاء ، من مختلف المناطق الجغرافية ويعمل أيضًا على المساهمة في نجاح المجموعة الأوروبية في بعض القطاعات مثل القطاع الصناعي والتجاري ، مقر اللجنة هو بروكسل ، وتجتمع ثلاث مرات في الشهر ، ويتم العمل التفصيلي في إطار الأقسام المتخصصة التي تشكل الآراء التي يتم تقديمها إلى اللجنة وهذه الاقسام هي: 1_الزراعة٢_الصناعة٣_الطاقة والمسائل النووية ٣_المسائل الاقتصادية والمالية ٤_ الصناعة والتجارة والخدمات ٥_المسائل الاجتماعية ٦_العلاقات الخارجية _التنمية الإقليمية ٧_حماية البيئة والصحة وشؤون المستهلك على الرغم من أن رأي اللجنة ليس ملزماً للمؤسسات الأوروبية، إلا أن المشرع أوجب على المفوضية والجمعية والمجلس ضرورة أخذ رأي اللجنة في بعض القضايا.[5]

المبحث الثاني: البريكسيت والاتحاد الأوروبي: علاقة مستقبلية

The second topic: Brexit and European Union: a future relationship

شكلت المادة "50" من معاهدة لشبونة السبيل لخروج اي دولة عضو في الاتحاد الأوروبي تريد الانفصال عن الاتحاد الأوروبي وقد وقعت جميع دول الاتحاد على هذه المعاهدة عام ٢٠٠٩،حيث

[1] اهم المؤسسات الأوربية ومهماتها، deutschland_da ،. تاريخ المشاهدة، 2025/1/20

[2] مؤسسات الاتحاد الاوربي، stringfixer. Com. تاريخ المشاهدة 2025/1/25.

[3] دهينة مجدولين، الانسحاب البريطاني من الاتحاد الاوربي، رؤية استشراقية للعلاقات الاقتصادية البريطانية _الأوربية، مجلّة أبحاث اقتصادية وادارية، عدد2،جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠٢٠، ص 126.

[4] المصدر نفسه ، ص 126..

[5] راضية حر، ساجية حافد، مصدر سبق ذكره ، ص 21.

ان قبل هذه المعاهدة لم يكن هناك اي نية للخروج من عضوية الاتحاد الاوربي، واصبحت بمثابة قانون ليساعد اي دولة عضو داخل الاتحاد الأوروبي عن الانفصال عنه، في حال رغبتها بذلك، ونصت المادة اعلاه من المعاهدة "على ان اي دولة عضو في الاتحاد الاوربي راغبة في الخروج من الاتحاد ان تحيط المجلس علما بذلك وان تتفاوض على ذلك على ان لا تتجاوز مدة المفاوضات سنتين الا في حالة موافقة جميع الدول الاعضاء الاخرى على تمديد هذه الفترة، لذلك فعلت "تيريزا ماي" رئيسة وزراء بريطانيا السابقة هذه المادة وخاضت بريطانيا والاتحاد الأوروبي رحلة طويلة من المفاوضات، والتي شارك بها اثنين من الرؤساء وهم تيريزا ماي التي استقالت من منصبها بعد ما فشلت في الوصول إلى اتفاق،ورئيس وزراء الحالي بورسيس جونسون الذي نجح في الوصول الى صفقة الخروج ، في يوم 23 يونيو 2016 صوت الشعب البريطاني لمغادرة الاتحاد الأوروبي فيما يعرف بالبريكسيت " Brexit" بنسبة 52بالمئةالى الانفصال من العضوية مقابل 48 بالمئة للاستمرار بالعضوية وتم الخروج من الاتحادالاوربي ٢٩ مارس عام ٢٠١٩، وتعد قضية انفصال بريطانيا من القضايا البارزة التي تشغل الساحة الدولية في الوقت الراهن، حيث تسعى بريطانيا لانتهاج سياسة جديدة تتوافق مع التطورات الجديدة على كافة الاصعدة، وذلك باعتماد استراتيجية الانفصال لضمان تحقيق مصالحها الاقتصادية، والاستراتيجية مستقبلا والحفاظ على سياستها، الا ان ذلك يؤثر على كلا من الطرفين سواء على الإتحاد الأوربيّ او المملكة المتحدة.[1]

المطلب الاول: أسباب انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

The first requirement: The reasons for Britain's withdrawal from the European Union

تنوعت الأسباب التي أدت الى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي لذلك من تلك الأسباب:

1_الأسباب التاريخية والحضارية

اعتبارا ان بريطانيا تمثل من الناحية الجغرافية جزيرة منفصلة عن أوروبا فقد عزز ذلك من شعور البريطانيين، بضعف انتمائهم الاوروبي في مقابل فرض هيمنتها الدولية وما يؤكد ذلك ان أغلبية المستعمرات البريطانية تقع عادة في الاطلسي او لها واجهات بحرية ويمكن اجمال اهم الأسباب كالاتي:

1_يتمتع البريطانيون بارتباط وثيق بهويتهم الثقافية الأنجلوسكسونية، حيث يسود بينهم شعور قوي بالفخر بالحضارة البريطانية، التي حكمت نصف العالم في حقبة تاريخية معينة. ويعزز هذا الارتباط أيضًا العلاقة القوية بالتاج البريطاني، إذ تميزت عملية التحول السياسي في بريطانيا بالسلمية مقارنة بدول أوروبية أخرى مثل فرنسا وألمانيا، حيث انتقلت من الملكية الأوتوقراطية إلى الملكية الدستورية دون عنف كبير. هذا الاستقرار عزز من رمزية العرش البريطاني، وأبقى على الشعور القومي البريطاني الذي يرفض أي اندماج في كيان فوق قومي مثل الاتحاد الأوروبي، خشية فقدان الهوية الأصلية .

2_ان بريطانيا منذ انضمامها للاتحاد الأوروبي وهي ترفض قضية الاندماج الكلي للدول الأوروبية في وحدات قرارية ذات طابع سياسي،لعدة اعتبارات معروفة اهمها العلاقة الخاصة التي تجمعها بالولايات المتحدة،حيث ان هذه الأخيرة لا تريد اوربا موحدة وقوية بما فيه الكفاية بحيث تستطيع منافستها دوليا،وكذلك لاعتبارات اقتصادية اخرى.

٣_ان طبيعة العلاقة التي تجمع كل من بريطانيا والولايات المتحدة تربطها اعتبارات تاريخيّة وحضارية، حيث ان بريطانيا هي المستعمر السابق للولايات المتحدة، واغلبية النخب الحاكمة في الولايات المتحدة منذ تأسيسها الى يومنا هذا تنتمي للأصول البريطانية،كما ان هذه العلاقة تعززت بحكم تدخل الولايات المتحدة أكثرمن مرة لإنقاذ بريطانيا بشكل خاص خلال الحربيين الاولى

[1] ،هالة محمود طه دودين ، تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي، مجلة اتجاهات سياسية، عدد١١، المركز العربي الديمقراطي-برلين -المانيا، ٢٠٢٠ ، ص 157.

والثانية جعل من هذه الاخيرة الشريك والصديق الاكثر وثوقا في دوائر السياسة الخارجية البريطانية بل اكثر من ذلك توصف هذه العلاقة بالحميمة عادة.[1]

ثانيا: الأسباب الاقتصادية

"سببت الأزمة المالية اضطرابًا مفاجئًا وشديدًا في التوازنات الاقتصادية، اتبعه انهيار بعض المؤسسات المالية، وانتقال تأثيراته إلى باقي القطاعات".[2]

إذ ساهمت الأزمة المالية العالمية وتراجع الاقتصاد البريطاني خلال العقد الماضي في تفاقم المشاكل الاقتصادية، حيث لا تزال تداعياتها قائمة وقد عزز هذا الوضع شعور البريطانيين بأن ارتباط اقتصادهم بالاقتصاد الأوروبي وخضوعه لقوانين الاتحاد الأوروبي يُعيق تنافسيته مقارنة بالقوى الاقتصادية الصاعدة عالميًا. كما أن فشل البنك المركزي الأوروبي في معالجة الأزمات الهيكلية، مثل ارتفاع معدلات البطالة، وتدني مستويات الفائدة، وعدم تحقيق هدف التضخم عند 2%، أدى إلى مساءلة قاسية للاتحاد الأوروبي من قبل مجتمعاته، وهو ما انعكس بشكل واضح في نتائج الاستفتاء البريطاني على مغادرة الاتحاد ويمكن تلخيص هذا الشعور من خلال التطرق الى اهم الاسباب الأتية:

1_ اشكالية ضعف النمو الاقتصادي الأوروبي حيث فشل الاتحاد الأوروبي من تمكين دول الصغيرة او ما يسمى ب(الأسواق الطرفية) في كل من بولندا وقبرص والمجر واليونان والى حد ما في ايرلندا والبرتغال من تحقيق معدلات نمو اقتصادية نموذجية،مما دفع بإعداد كبيرة من سكان اوروبا الشرقية الفقيرة للبحث عن وظائف في اوربا الغربية الثرية وبالأخص بريطانيا،بسبب التغطية الاجتماعية والصحية السخية جداً.[3]

ذلك ادى الى تعاظم ازمة الهجرة الى بريطانيا التي تعتبر من اهم الموضوعات التي تحد العلاقة بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي،وكان بموجب القانون الاتحاد الأوروبي لا يمكن منع اي شخص من دولة عضو في الاتحاد الأوروبي حق المجيء والعيش والعمل، وفي الوقت نفسه بطبيعة الحال يستفيد البريطانيون من هذا الحق ايضاً، وكانت النتيجة زيادة كبيرة في معدل الهجرة الى بريطانيا وخصوصا في اوربا الشرقية والجنوبية ووفقا لمكتب الاحصاءات الوطنية والجنوبية، هناك حوالي 942000ألف مهاجر من شرق اوربا، اغلبيتهم من الرومان والبلغار يعملون في المملكة المتحدة،وكذلك حوالي 791000 الف شخص من اوربا الغربية،فقد وصل صافي الهجرة إلى بريطانيا حوالي 330000 الف مهاجر في عام 2015، أكثر من نصفهم هم من الاتحاد الأوربيّ،ويشعر البريطانيون ان المهاجرين اثرو بصورة كبيرة على تكلفة الاقتصاد وعلى الإيرادات الضريبية،وان هويتهم كانت تتعرض للهجوم فالقيم البريطانية التقليدية يجري تهميشها من خلال التركيز على تلبية حاجات الفئات الأجنبية، وذلك يشكل ضغطا كبيراً على التعليم والرعاية الصحية والاسكان،علما ان اغلب هؤلاء المهاجرين يأتون لأسباب تتعلق بالعمل لذلك يرى البريطانيون انه غير من المعقول ان يتقاسموا ما حققوه من نمو اقتصادي ورفاهية لعقود من الزمن بفضل تفانيهم في العمل، من مهاجرين من شرق اوربا او خارجها، حين أن أوروبا معروف عنها الكسل وقلة المشاركة في العمل.[4]

3_ لطالما أبدت بريطانيا تحفظاً تجاه توسع الاتحاد الأوروبي باتجاه دول أوروبا الشرقية، وذلك لاعتقادها أن هذا التوسع يعزز من النفوذ الاقتصادي المتصاعد لألمانيا، باعتبارها الممول الرئيسي للاتحاد. في المقابل، كانت بريطانيا ترى في هذا التوسع تهديداً لدورها داخل الاتحاد، بالإضافة إلى مخاوفها من تبعات هذا الانضمام، وعلى رأسها تدفق المهاجرين إلى أراضيها. ولهذا السبب، لم تُبدِ

[1] **حميد رامي ، خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي، دراسة في الأسباب والانعكاسات الأمنية والاقتصادية، مجلة الجزائرية للدراسات السياسية، عدد١ ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، 2018، الجزائر ، ص 18.**

[2] **هندرين حسن حسين ، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على النشاط الاقتصادي أسبابها ، انواعها ، آثارها ، انعكاساتها ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، 89 لسنة 2011 ، جامعة المستنصرية، ص15.**

[3] **حميد رامي، مصدر سبق ذكره، 19.**

[4] **نوار هاشم ، خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي، دراسة في الأسباب والتداعيات، مقال منشور على شبكة الانترنت، Saerch,Emarefa.net تاريخ المشاهدة 25 /1 2025.**

بريطانيا حماساً كبيراً تجاه العلاقات الأوروبية، بخلاف دول مثل فرنسا، إيطاليا، وحتى ألمانيا. وقد رفضت الانخراط في أشكال التعاون الاقتصادي أو الأمني مع الاتحاد الأوروبي، مفضلة بدلاً من ذلك انتهاج سياسة خارجية تقوم على التعامل مع الدول المتوسطية الجنوبية ككيانات منفصلة، مع تركيز خاص على علاقاتها مع دول مثل مصر والأردن.[1]

ثالثا: الأسباب السياسية والامنية.

لقد اجتمعت مجموعة من الأسباب ذات الطابع الأمني والسياسي نذكر منها:

1_ تنامي دور المد القومي البريطاني مع صعود شخصيات وطنية خصوصا في حزب المحافظين وعلى رأسهم رئيسة الوزراء السابقة "تيريزا ماي" ما عزز لدى البريطانيين الرغبة في الحصول على استقلالية أكبر في مجال السياسات الداخلية والخارجية، يرى الكثير من المهتمين بالشأن البريطاني وذلك تزامن مع رغبة بريطانيا في لعب دور إقليمي ودولي مستقل عن أوروبا خصوصاً ان دورها،اصبح اقل تأثيراً ضمن المؤسسات الأوربية المشتركة، في مقابل تنامي نفوذ وتأثير الزوج "الفرونكو_الألماني" الذي يسعى لتحجيم الدور البريطاني داخل الإتحادالاوربي لذلك ان استرداد بريطانيا لمكانتها ضمن معادلة ميزان القوى الاقليمي يعزز من قدراتها التي تعتقد انها فقدتها جراء انخراطها في المسار الاندماجي الأوربيّ خصوصًا ان لها علاقات جداً قوية مع دول اطلسية مثل(الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا).[2]

2_رغبة البريطانيين في تحصين حدودهم، حيث يتجلى ذلك بشكل كبير من خلال عجز المؤسسات الأوربيّة الأمنية المشتركة بالكامل من معالجة أزمة اللاجئين من عام 2015، في ظل تفشي ظاهرة الارهاب، ان زيادة الهجمات الارهابية في بعض الدول الأوربية مؤخراً دفعت المواطن البريطاني الى التفكير في ان الانفصال عن الإتحاد الأوربيّ سيوقف اتفاقية الحدود المفتوحة بين دوله،وهو ما قد يحد من حركة المواطنين الاوربيين ومن ثم يحول دون مجيء الارهاب الى بريطانيا، كانت هناك تصريحات عدة خلال الاشهر الماضية لمتزعمي معسكر الرحيل وفي مقدمتهم "دومينيك راب" وزير العدل البريطاني، الذي اعتبر أن" الخروج من الاتحاد الاوربي شأنه ردع هجمات ارهابية محتملة في المستقبل ".[3]

المطلب الثاني: تداعيات الانسحاب البريطاني على بريطانيا.

The second requirement: the repercussions of the British withdrawal on Britain

رغم ان القرار اتخذته أغلبية الشعب البريطاني من أجل القضاء على المشاكل التي اصبحت تواجه بريطانيا الا ان انسحابها لن يحل المشاكل بل بالعكس سيواجه البلد مجموعة من التحديات:

1_ **اقتصاديا**:

شهد الجنيه الإسترليني تراجعاً غير مسبوق منذ عقود، حيث سجّل خسائر فادحة في البورصة بلغت نحو 120 مليار جنيه إسترليني فور الإعلان عن نتائج الاستفتاء. كما هبط إلى أدنى مستوياته مقابل الدولار الأميركي منذ 31 عاماً. وفي محاولة لاحتواء الأزمة، خفّض بنك إنجلترا المركزي أسعار الفائدة إلى 0.25%، وهي نسبة غير مسبوقة في تاريخ بريطانيا.

وعلى المدى البعيد، يُتوقع أن يُحدث خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تأثيرات ملموسة على مكانة لندن كمركز مالي عالمي، فضلاً عن تداعياته على التجارة، ومستوى المعيشة، والقدرة التفاوضية لبريطانيا في إبرام اتفاقيات تجارة حرة مع دول أخرى. كما ستتأثر قطاعات حيوية، مثل الصحة والزراعة، التي يعتمد الكثير منها على العمالة الأوروبية. وعلى صعيد آخر، طالبت الدول الأوروبية بريطانيا بسداد التزامات مالية تُقدّر بـ60 مليار يورو كجزء من "فاتورة البريكست" للسماح لها بإتمام عملية الانسحاب.[4]

---

[1] **حميد رامي ، مصدر سبق ذكره ، ص 19.**

[2] **المصدر نفسة، ص 19.**

[3] **راضية ياسينة مزاني، الانسحاب البريطاني من الاتحاد الاوربي، الدوافع والانعكاسات، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد١،جامعة الجزائر، ٢٠١٩،ص١٠١١/١٠١٢.**

[4] **راضية ياسينة مزاني، مصدر سبق ذكره ، ص 1011.**

من جهة أخرى، يُتوقع أن يؤدي البريكسيت إلى حرمان المملكة المتحدة، التي تُعد خامس أقوى اقتصاد في العالم، من مليارات اليوروهات التي كانت تحصل عليها من برامج تمويلية يقدمها الاتحاد الأوروبي، خاصة في مجالي الزراعة والبحث العلمي. فعلى سبيل المثال، سيفقد المزارعون البريطانيون دعماً أوروبياً يقدّر بنحو أربعة مليارات يورو. وفي المقابل، ستتوقف المملكة المتحدة عن دفع مساهمتها المالية في ميزانية الاتحاد، والتي تبلغ حوالي 250 مليون جنيه إسترليني أسبوعياً، أي ما يعادل نحو 325 مليون يورو. وقد وصلت هذه المساهمة في عام 2015 إلى 16.7 مليار يورو، لكنها تمثل فقط حوالي 0.75% من الناتج المحلي الإجمالي البريطاني.[1]

ومن الآثار الأخرى للبريكسيت، أن تنقّل الطلاب البريطانيين في أوروبا سيصبح أكثر صعوبة نتيجة الخروج من برنامج "إيراسموس"، الذي يموّل دراساتهم داخل دول الاتحاد. أما الطلاب الأوروبيون الذين يدرسون في بريطانيا، فسيتعيّن عليهم دفع رسوم جامعية أعلى لأنهم سيُعاملون كطلبة أجانب. وتُعد المبادرات الجامعية، شأنها شأن المبادرات التجارية وحركة العمال والسياح، من المجالات التي ستتأثر بشكل مباشر نتيجة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وفيما يخص موازين القوى داخل الاتحاد الأوروبي، من المرجح أن يؤدي البريكسيت إلى إضعاف تأثير الكتلة الليبرالية داخل المجلس الأوروبي، خصوصاً في ما يتعلق بمناقشة السياسات الاقتصادية. فوفقاً لقواعد التصويت المعتمدة منذ نوفمبر 2014، يمكن لكتلة معطلة أن تتشكل من أربع دول على الأقل تمثل مجتمعة ما لا يقل عن 35% من إجمالي سكان الاتحاد الأوروبي. وبعد خروج بريطانيا وتوقفها عن المشاركة في صنع القرار الأوروبي، فقدت هذه الكتلة – التي كانت تضم بريطانيا، هولندا، وجمهورية التشيك – أحد أعضائها الرئيسيين ذوي الكثافة السكانية المرتفعة، ما أدى إلى تراجع نسبتها من 25% إلى 15% من إجمالي سكان الاتحاد. وكانت ألمانيا كثيراً ما تنضم إلى هذه المجموعة، مما يسمح بتجاوز نسبة الـ 35% المطلوبة للتعطيل. ومع غياب بريطانيا، سيصبح من الضروري الحصول على دعم إضافي من دول أوروبية محافظة أخرى من أجل الحفاظ على هذه الاستراتيجية، وإلا فإن ميزان القوى سيميل لغير صالح الدول ذات التوجه الليبرالي داخل المجلس الأوروبي. ومن جهة أخرى، فإن التوازن الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي كان يعتمد بشكل كبير على توازن النفوذ بين القوى الثلاث الكبرى: ألمانيا، فرنسا، والمملكة المتحدة. ومع خروج بريطانيا، التي كانت تشكل حليفاً ظرفياً لألمانيا، ستجد برلين نفسها في مواجهة مباشرة مع باريس، ما يضعف قدرتها على موازنة التأثير الفرنسي داخل الاتحاد. [2]

ثانيا: سياسياً:

تسلّمت تيريزا ماي رئاسة الحكومة في شهر يوليو من عام 2016 خلفاً لديفيد كاميرون، في وقت بدأت فيه بريطانيا تواجه انقسامات حادة، سواء على مستوى الرأي العام أو داخل الأحزاب السياسية. فعلى صعيد الشارع البريطاني، برز تباين واضح بين مؤيدي الخروج من الاتحاد الأوروبي ومعارضيه، بل وحتى داخل صفوف المؤيدين أنفسهم ظهر انقسام بين من يفضل "الخروج الناعم"، الذي يضمن الحفاظ على علاقات وثيقة مع الاتحاد، خصوصاً في المجالات الاقتصادية، ومن يدعو إلى "خروج خشن" يقطع كافة الروابط والالتزامات مع الاتحاد الأوروبي.

أما على مستوى الأحزاب، فقد أثارت نتائج الاستفتاء صراعات داخلية حول الزعامة، خاصة في حزب العمال المعارض، وكذلك في حزب استقلال المملكة المتحدة، الذي كان من أبرز الداعمين لحملة الانفصال. في المقابل، طالبت أطراف معارضة للبريكست بإعادة التصويت، معتبرين أن الانفصال سيقود إلى تفكك المملكة المتحدة، ويهدد مستقبلها كدولة قومية موحدة.

وقد عبّرت اسكتلندا عن رغبتها في البقاء داخل الاتحاد الأوروبي، وأعلنت نيتها تنظيم استفتاء جديد للاستقلال عن بريطانيا. كما بدأت دعوات في إيرلندا الشمالية لتوحيدها مع جمهورية إيرلندا، ما يعكس اتساع رقعة الانقسام السياسي والجغرافي داخل المملكة المتحدة بعد الاستفتاء .[3]

---

[1] مصطفى جاسم حسين ، الاتحاد الأوروبي وظاهرة اليمين المتطرف : البريكست انموذجا ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 61 ، جامعة بغداد، بغداد ، 2021، ص 233.

[2] مصطفى جاسم حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 234-236

[3] راضية ياسينة مزاني، مصدر سبق ذكره ، ص ص 1011-1012.

3. **أمنيا**:
ستُواجه بريطانيا تحديات فورية بعد الانفصال، ما سيستدعي منها إعادة النظر وتعديل نماذج التعاون الحالية، خاصة في مجالات مكافحة الإرهاب، الجريمة المنظمة، والأمن السيبراني. وقد عبّر خبراء عن قلقهم من احتمال فقدان بريطانيا إمكانية الوصول إلى منصات تبادل المعلومات التابعة للاتحاد الأوروبي والمشاركة فيها، وهو ما قد يترتب عليه ارتفاع في التكاليف الإدارية، وزيادة في التأخير، بالإضافة إلى احتمالية ضياع معلومات مهمة تتعلق بالتهديدات الأمنية عند انفصال المؤسسات.

4. **دفاعيا**:
كانت بريطانيا تتحفّظ تقليديًا على مشاريع الدفاع المشترك ضمن الاتحاد الأوروبي، وخصوصًا في ما يتعلّق بعلاقاتها مع حلف شمال الأطلسي (الناتو). ومن شأن خروجها من الاتحاد أن يمنحها حرية أكبر في الحفاظ على ارتباطها بالناتو دون الاصطدام بتطلعات بعض الحلفاء الأوروبيين الساعين إلى تعزيز استقلالية دفاعية عن الحلف. ومع ذلك، فإن بريطانيا ستخسر تأثيرها داخل القارة الأوروبية وستُستبعد من أي تطورات مستقبلية في إطار سياسة الدفاع المشترك داخل الاتحاد الأوروبي.[1]

المطلب الثالث: تداعيات الانسحاب البريطاني على دول الاتحاد الأوروبي.

The third requirement: the repercussions of British withdrawal on the European Union countries

انضمت بريطانيا إلى الجماعة الأوروبية في سبعينيات القرن الماضي، ولعبت دورًا محوريًا إلى جانب فرنسا وألمانيا في وضع أسس الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من تحفظها تجاه بعض السياسات الأوروبية، فقد ساهمت بشكل فاعل في بناء وتطوير هذا الكيان على مدار عقود، واجتاز الاتحاد خلالها العديد من الأزمات. لذا، فإن انسحاب بريطانيا من الاتحاد، بعد شراكة طويلة ومتشعبة، لن يقتصر تأثيره على الداخل البريطاني فحسب، بل ستكون له تداعيات واسعة على دول الاتحاد الأوروبي، التي ستجد نفسها أمام تحديات سياسية واقتصادية جديدة. فمع خروج بريطانيا سيفقد الاتحاد الاوربي12.5 بالمئة من سكانه وقرابة ١٤بالمئة من قوته الاقتصادية وهي نسبة مساهمة بريطانيا في الناتج المحلي للاتحاد الاوربي، فمساهمة بريطانيا في ميزانية الإتحاد الاوربي قدرت ٨.٥ بليون يورو سنة ٢٠١٥،كما انه سيستغني عن قوة عسكريّة ذات تأثير مهم في الامن الأوربيّ، اما فيما يتعلق بعملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي فان خروج بريطانيا سوف يستدعي أعادة النظر في اليات اتخاذ القرار داخل مؤسسات الاتحاد الاوروبي، إذ ان خروجها سيؤدي الى فقدان ٢٩من الاصوات في مجلس الوزراء الأوربي، وكذلك 37 مقعدا في البرلمان الأوربي وهو ما يمثل نسبة ٨.٥ بالمئة من الوزن النسبي للأصوات مما يتطلب إعادة تحديد الحد الادنى للأغلبية المؤهلة، الامر الذي سيؤدي حتماً الى تغير في توازن القوى لمصلحة الدول الكبرى التي تمثل تمثيلاً أكبر في عملية صنع القرار الأوربي (ألمانيا، فرنسا، وايطاليا).[2]

كذلك سيكون هناك انعكاسات اقتصادية كبيرة على خروج بريطانيا من الاتحاد لما يشكله الاقتصاد البريطاني من أهمية كبيره للاقتصاد الأوروبي حيث يمثل قرابة ١٦بالمئة من القوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي، بالإضافة الى توفر الخبرات والمهارات العالية في العمالة البريطانية حيث يشكل عدد البريطانيين في الاتحاد الأوربيّ ما نسبته ١٣ بالمئة من جانب آخر الاتحاد الأوروبي خسر قوة أمنية واستخباراتية مهمة، مما قد يدفعه إلى تعزيز تعاونه مع الولايات المتحدة، خاصة عبر الناتو، في قضايا الأمن ومكافحة الإرهاب لكن بالمقابل، الاتحاد يسعى لتعزيز استقلاليته الدفاعية عبر مبادرات مثل "التعاون الهيكلي الدائم" و"الصندوق الأوروبي للدفاع" ومن الممكن أن يزداد اعتماد الاتحاد الأوروبي على الولايات المتحدة مؤقتًا في مجالات الأمن ومكافحة الإرهاب، لكن هناك توجه داخل الاتحاد لتعزيز استقلاليته على المدى البعيد.

---

[1] **راضية ياسينة مزاني ، المصدر سبق ذكره، ص 1012.**
[2] **دهينة مجدولين ، مصدر سبق ذكره ، ص .133**
2 المصدر نفسه ، ص 133.

ومن المتوقع ان يؤثر خروج بريطانيا سلباً على الإتحاد خاصة انه يمثل اول انسحاب لدولة عضو في الاتحاد، فمن الممكن ان يؤثر على مسار التجربة الاوروبية نحو التكامل والاندماج، وقد يواجه الإتحاد تحدي ضخم بخروج بريطانيا كدولة كبرى والتي تمثل واحدة من الدول الثلاثة الكبرى الى جانب المانيا وفرنسا، كما ان خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي أظهر الآثار السلبية للانفصال عن الإتحاد المتمثلة في الخسائر الاقتصادية والثقافية والتعليمية والاجتماعية والسياسية.2

المطلب الرابع: موقف كل من المانيا وفرنسا من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي:

"فاجأت بريطانيا أوروبا و العالم نتيجة الاستفتاء على خروجها من الاتحاد الأوروبي والمعروف باسم بريكسيت. خاصة ان الاتحاد الأوروبي عاملها معاملة تميزية منذ بداية انضمامها عام 1975. وبعد بريطانيا تصاعدت نداءات اليمين في العديد من الدول الأوروبية منها فرنسا وإيطاليا والمانيا لإجراء استفتاءات مماثلة للخروج من الاتحاد الأوروبي. مما أثار مخاوف انهيار الاتحاد ذاته بخروج دولة تلو الأخرى منه" .[1] تُعَدُّ فرنسا وألمانيا من أكبر وأهم دول الاتحاد الأوروبي، حيث تلعبان دورًا محوريًا في سياساته وتوجهاته. وقد شكَّل خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، باعتبارها قوة سياسية وعسكرية بارزة، تحديًا كبيرًا هزَّ كيان الاتحاد وأثار تباينًا في مواقف الدول الأعضاء تجاه هذه الخطوة. فقد طالبت فرنسا فورًا بإجراء استفتاء مماثل في دول الاتحاد الأوروبي، وخاصة في فرنسا. ورأت أن الاستفتاء البريطاني يمثل انتصارًا للحرية، وهو ما أثار شهية السياسيين الفرنسيين لفكرة الانفصال. وكانت "مارين لوبن" زعيمة اليمين المتطرف، أول من دعمت الخروج البريطاني، معتبرةً أنه يجب إجراء استفتاء فرنسي للخروج من الاتحاد، معتبرةً أن لفرنسا أسبابًا تفوق تلك التي لدى المملكة المتحدة. من جانبه، أشار الرئيس الفرنسي "فرانسوا هولاند" إلى أن المسؤولية عن رسم الطريق الجديد للاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا تقع على عاتق كل من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا، مؤكّدًا على ضرورة وجود سياسة موحدة تجاه الهجرة، مشددًا على ضرورة حماية الحدود الأوروبية والتحكم في حركة الهجرة. كما دعا إلى أن تحافظ أوروبا على مكانتها العالمية وتدافع عن مصالحها في أفريقيا والشرق الأوسط وبقية أنحاء العالم.[2] بالإضافة الى ذلك هناك تطورات عنيفة يشهدها ملف الصيد في بحر المانش بعد ان قامت البحرية الفرنسية باحتجاز سفينة صيد بريطانية في ٢نوفمبر /تشرين الثاني٢٠٢١ بدعوى عدم توفرها على رخصة لدخول مياها فيما يستمر التوتر حول الموضوع منذ توقيع المملكة اتفاق مغادرتها من الاتحاد الأوروبي منذرا بتصعيد اكبر بين البلدين كما قالت فرنسا انها ستفرض ضوابط جمركية على البضائع البريطانية التي تدخل اراضيها كما قال وزير الشؤون الأوروبية الفرنسي كليمنت بون ان بلاده" تستخدم الان لغة القوة التي يبدو انها اللغة الوحيدة التي تفهمها بريطانيا في إشارة الى سلسلة عقوبات اخرى تعتزم حكومة ماكرون طرحها ضد لندن لا يستبعد ان يكون من ضمنها مراجعة فرنسا صادراتها من الكهرباء نحو المملكة، وعلقت وزيرة البحار الفرنسية أنيك جيراردان في حديثها لإذاعة RT L واصفة الأمر بقولها "هذه ليست حرباً، بل معركة " .[3] بالمقابل علق "ديفيد فروست" وزير "البريكست " البريطاني على الموضوع قائلاً إنه "من المخيب للآمال للغاية ان فرنسا شعرت بضرورة توجيه تهديدات في وقت متأخر من هذا المساء ضد صيد الأسماك في المملكة والتجار على ما يبدو على نطاق واسع" كما أمهلت وزيرة الخارجية البريطانية ليز تروس فرنسا 48 ساعة للتراجع عن تهديداتها بشأن تراخيص الصيد في 1 نوفمبر / تشرين الثاني 2021، وذلك في إطار الخلافات بين الجانبين بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وقالت وزيرة الخارجية البريطانية ليز تروس لشبكة سكاي نيوز لدى سؤالها حول ما اذا كانت بريطانيا وفرنسا توصلتا لاتفاق "لم يتم التوصل لاتفاق فرنسا اطلقت تهديدات غير منطقية تتعلق بجزر المانش وقطاع الصيد وعليها ان تسحب هذه التهديدات والا سوف نستخدم آلية

[1] **نقلاً عن مهدي علي وداعة ، عبد الجبار عيسى عبد العال ، موقف اليمين المتطرف من الاندماج في اوربا بريطانيا وفرنسا انموذجا ، المجلة السياسية والدولية ، العدد 58 ، جامعة المستنصرية ، العراق ، 2024 ، ص 30.**

[2] **،هالة محمود طه دودين ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 165-166.**

[3] **هل تقود أزمة الصيد بريطانيا وفرنسا الى مواجهة خطيرة، www_trtarabi_com. Cdn. Ampproject. (٢٠٢١/Org, 28**

النزاع وفقا لاتفاق التجارة مع الاتحاد الاوربي، لاتخاذ اجراءات تعويضية واضافت بالقول هذا ما سوف نفعله اذ لم تتراجع فرنسا.[1] وفي نفس الصدد أعربت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل عن أسفها الشديد إزاء قرار بريطانيا بالانفصال رسميًا عن الاتحاد الأوروبي، داعية المملكة المتحدة إلى التريث. كما شددت على ضرورة تفعيل المادة 50 من اتفاقية لشبونة، معتبرة ذلك وسيلة لردع الدول الأخرى عن اتخاذ خطوة مماثلة، ومعاقبة بريطانيا على قرارها بالخروج من جانبه، أكد مفوض الشؤون العسكرية في البرلمان الألماني، هانز بيتر بارتل، أن ألمانيا يجب أن تتحمل مسؤولية عسكرية أكبر في المرحلة الراهنة. ويعكس هذا التوجه قرار برلين بزيادة مخصصاتها العسكرية للجيش الألماني قبل أيام قليلة من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وفي سياق متصل، رحّب الرئيس الألماني فرانك فالتر شتاينماير بتمديد مهلة خروج بريطانيا، معتبرًا أن من الضروري بذل كل الجهود الممكنة لتقليل الآثار السلبية المترتبة على هذا القرار، نظرًا لما يسببه من عوائق كبيرة لبريطانيا ولدول الاتحاد الأوروبي على حد سواء.[2]

المطلب الخامس: السيناريوهات المستقبلية للاتحاد الأوربيّ بعد البريكسيت

Fifth requirement: The future scenarios of the European Union after the Brexit

حتى تتم معرفة مستقبل الاتحاد الاوربي بعد خروج بريطانيا من الاتحاد لا بد من اللجوء الى إحدى تقنيات التحليل في الدراسات المستقبلية والتي هي تقنية بناء السيناريوهات.فالسيناريوهات عبارة عن مجموعة من الفرضيات التي تهدف الى فهم تطور نسق الظاهرة وعن مستقبل الاتحاد الاوربي سيتم طرح ثلاث انواع من السيناريوهات بداية من السيناريو الخطي مرورا بالتشاؤمي وصولا الى السيناريو التفاؤلي.

اولا: السيناريو الخطي (الاتجاهي)

هو السيناريو الذي يفترض استمرار سيطرة الوضع الحالي على تطور الظاهرة محل الدراسة في المستقبل وهذا يستلزم استمرار نوعية ونسبة المتغيّرات التي تتحكم في الوضع الراهن للظاهرة، استمرار التجربة على حالها رغم خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي والاخذ بمسار ثابت من خلال الحفاظ على وحدة التكتل بين دول الأعضاء واستمرار العلاقات التعاونية فيما بينها، مع التركيز على تعميق وتوثيق الشراكة في مجالات معينة والابقاء على اللوائح والقوانين المتخذة من أجل ذلك سواء في المجالات السياسية الاقتصادية الاجتماعية، واستمرارية التعاون في مجالات الهجرة والامن والدفاع والعمل على النظام الداخلي للاتحاد الأوربي من خلال توحيد السياسات الخارجية لدول الاتحاد وكذلك استمرار العمل بالقوانين والتشريعات الناظمة لحركة التجارة بين بريطانيا والاتحاد خلال السنوات المقبلة.

ثانيا: السيناريو التشاؤمي

هو السيناريو الذي يرفض البقاء على الوضع القائم او ادخال بعض التعديلات او الاصلاحات على الظاهرة المدروسة بل يذهب الى ابعد من ذلك حيث يركز على فكرة التغيير الجذري العميق للظاهرة المدروسة داخلياً وخارجياً من خلال اخذه بعين الاعتبار المتغيرات القليلة الاحتمال ،ان الخروج البريطاني من الاتحاد الاوربي هو تهديد بالمشروع الأوربي سواء على الإتحاد الاوربي (الدول الاعضاء) او على بريطانيا، مما يمكن ان يؤدي ذلك الى مصير مأساوي سواء من الناحية الاجتماعية، السياسية والاقتصادية او خاصة فيما يتعلق بالعلاقات الدولية. فقضية الانفصال من الكتلة الأوربية يعتبر تحديا ضخما بخروج دولة بحجم المملكة المتحدة، التي تمثل واحد من الدول الثلاث الكبرى الى جانب المانيا وفرنسا، حيث تمثل صادرات بريطانيا الى الاتحاد الاوربي ١٩.٤بالمئة من إجمالي صادرات هذا الاخير وتساهم بنحو ٨.٥ مليار يوريو في ميزانية الاتحاد عام ٢٠١٥،الى جانب كونها ثالث اكبر دولة في عدد السكان في دول الاتحاد، مما يجعلها سوق ضخمة

[1] **نقلاً عن بريطانيا تمهل فرنسا ٤٨ساعة للتراجع عن تهديداتها بشأن الصيد، amp_dw_com. Cdn. Ampproject. ،تاريخ المشاهدة 2025/4/2.**

[2] **هالة محمود طه دودين ، مصدر سبق ذكره ، ص 166.**

ولاعبا مؤثرا في عملية صنع القرار، بالإضافة الى دورها على الساحة الدولية وامكانياتها العسكرية الضخمة. وكذلك ان خروج بريطانيا من الاتحاد قد يؤدي الى لجوء دولة اخرى بتقليدها.

ثالثا: السيناريو التفاؤلي

هو خلاف السيناريو الاول الذي ينطلق من فرضية البقاء الأوضاع على حدوث تغييرات واصلاحات على الوضعية الحالية للظاهرة.ان خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي لا يعني انهياره او تفككه رغم التحديات المختلفة التي سيواجه الا انه سيشهد أفاق جديدة وذلك من خلال اتخاذ دول الاتحاد الاوربي ال ٢٧ قرارا بشان عدد المجالات التي تحتل الأولوية حيث يمكن ان تعمق التعاون وتمنح صلاحيات تنفيذية اوسع للاتحاد في مجالات أخرى، وبالتالي يصبح دور الاتحاد محدوداً وبينما يساعد هذا الخيار الإتحاد الأوربي في الوفاء بتوقعات معنية قد تكون من الصعب اجماع الدول الاعضاء على المجالات التي يعني ان تحظي بالأولوية.

رابعاً : السيناريو الاكثر ترجيحا:

يبقى السيناريو الأكثر ترجيحا هو السيناريو التشاؤمي، فالخروج البريطاني من الاتحاد الاوربي هو تهديد للمشروع الأوربي بأكمله حيث يمس مختلف جوانبه سواء كانت سياسيّة، اقتصادية، اجتماعية. فقضية الانفصال هذه قد تخلق حالة من الشك وعدم الثقة بين دول الاعضاء للاتحاد الاوربي، وبالتالي سيدفع بهذه الاخيرة نحو اجراء استفتاءات مماثلة للخروج من الاتحاد الاوربي.

الخاتمة:

يُعد خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي (البريكست) أحد أبرز الأحداث السياسية والاقتصادية في التاريخ الحديث، إذ أعاد تشكيل العلاقات البريطانية الأوروبية والعالمية. ورغم أن البريكست تحقق رسميًا في 31 يناير 2020، إلا أن آثاره لا تزال مستمرة في مختلف المجالات.

وعليه توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات

1-تراجع التجارة بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي بسبب القيود الجمركية وزيادة التعقيدات اللوجستية.

2-انخفاض الاستثمار الأجنبي في بعض القطاعات، لا سيما المالية والتصنيع.

3-تعزيز العلاقات التجارية مع دول خارج الاتحاد الأوروبي، مثل الولايات المتحدة وأستراليا.

4-تأثيرات على حرية التنقل والسفر بين بريطانيا ودول الاتحاد الأوروبي.

لذلك فان السياسة التي انتهجتها بريطانيا للخروج من الاتحاد الاوربي مبنية على أساس المصلحة العليا للدولة والتي هي فوق اي اعتبار لذلك فأن المصالح الكبرى لأي دولة تبني على اساس الارادة الشعبية وهذا ما سعت اليه بريطانيا في تنفيذ رغبة مواطنيها الذين قرروا الانفصال في الاستفتاء كما ان بريطانيا تأمل كثيراً في الاستفادة من استفرادها باتخاذ القرارات الاقتصادية دون تدخل شروط الاتحاد الاوربي.

المصادر

الدراسات والبحوث

١ _وابلة مهدي محمد احمد العجيلي ، دور المغرب في الحرب العالمية الثانية 1939-1945، عدد خاص، مجلة كلية التربية الأساسية، وقائع المؤتمر العلمي الدولي الافتراضي الثاني للعلوم الاجتماعية لقسما التاريخ والجغرافية ، جامعة المستنصرية ، .2022

2- مهدي علي وداعة، عبد الجبار عبد العال، موقف اليمين المتطرف من الاندماج في اوربا بريطانيا وفرنسا انموذجا، المجلة السياسية والدولية ، العدد 58 لسنة 2024 ، جامعة المستنصرية ، العراق.

3- هندرين حسن حسين، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على النشاط الاقتصادي أسبابها، انواعها ، آثارها ، انعكاساتها ، مجلة الإدارة والاقتصاد، 89 لسنة 2011 ، جامعة المستنصرية، العراق.

4-مصطفى جاسم حسين ، الاتحاد الأوروبي وظاهرة اليمين المتطرف : البريكست انموذجا ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 61 لسنة 2021، جامعة بغداد.

5- احمد نجم عبود صالح، اثير ناظم عبد الواحد الجاسور، الاتحاد الأوربي النشأة والتطور، المجلة السياسية الدولية ، العدد 58 لسنة 2024، الجامعة المستنصرية ، العراق.
6- راضية حر، ساجية حافد ، مستقبل التجربة التكاملية الأوربية ما بعد البريكسيت، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري_تيزي وزو، ٢٠١٦/.٢٠١٧
7_ دهينة مجدولين ، الانسحاب البريطاني من الاتحاد الاوربي، رؤية استشراقية للعلاقات الاقتصادية_الأوروبية، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، عدد٣،جامعة محمد خيضر بسكرة، .٢٠٢٠
8_ هالة محمود طه دودين، تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي، مجلة اتجاهات سياسية، عدد١١، المركز العربي الديمقراطي-برلبن -المانيا، .٢٠٢٠
9_ حميد رامي ، خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي، دراسة في الأسباب والانعكاسات الأمنية والاقتصادية، مجلة الجزائرية للدراسات السياسية، عدد١، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، 2018، الجزائر .
10- راضية ياسينة مزاني ، الانسحاب البريطاني من الاتحاد الاوربي، الدوافع والانعكاسات، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد١،جامعة الجزائر، ٢٠١٩.

الانترنت

1_ نوار هاشم ، خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي، دراسة في الأسباب والتداعيات، مقال منشور على شبكة الانترنت،الموقع،Saerch,Emarefa.net ، تاريخ المشاهدة 2025/1/25
2-هل تقود ازمة الصيد بريطانيا وفرنسا الى مواجهة خطيرة، الموقع www_com. Cdn. Ampproject. Org، 28/ أكتوبر /٢٠٢١
3-بريطانيا تمهل فرنسا ٤٨ساعة للتراجع عن تهديداتها بشأن الصيد، الموقع .Amp_dw_com Cdn. Ampproject. Org ، تاريخ المشاهدة 2025./4/2
4-اهم المؤسسات الأوربية ومهماتها، deutschland_da, 2019 ، تاريخ المشاهدة 2025./1/25
5-مؤسسات الاتحاد الاوربي، مقال منشور على شبكة الانترنت العالمية، الموقع_ .stringfixer Com، 2025/1/20.

Sources

Studies and Research

1_Maba Mahdi Mohamed Ahmed Al-Ajili, the role of Morocco in World War II 1939-1945, a special number, Journal of the Faculty of Basic Education, the facts of the second virtual international scientific conference for social sciences for the history and geography division, Al-Mustansiriya University, 2022, p. 312.
2- Mahdi Ali Wadaa, Abdel-Jabbar Abdel-Al, the extreme right's position on integration in Europe, Britain and France, as a model, the political and international magazine, No. 58 of 2024, Al-Mustansiriya University, Iraq.
3- Hendren Hassan Hussein, the global financial crisis and its repercussions on economic activity, their causes, types, effects, repercussions, Journal of Administration and Economics, 89 of 2011, Al-Mustansiriya University, p. 15.
4- Mustafa Jassim Hussein, the European Union and the phenomenon of the extreme right: Brexit as a model, Journal of Political Science, No. 61 of 2021, University of Baghdad.
5- Ahmed Najm Abboud Saleh, Atheer Nazem Abdel Wahed Al-Jassour, the European Union, the emergence and development, International Political Journal, No. 58 of 2024, Al-Mustansiriya University, Iraq.

6- Free Radia, Sajiya Edge, The Future of the European Post-Brexit Integrated Experience, College of Law and Political Science, University
7_ Daheina Magoulin, British withdrawal from the European Union, Orientalist Vision for European Economic Relations, Economic and Administrative Research Magazine, No. 3, University of Muhammad Khadir Biskra, 2020
8_ Hala Mahmoud Taha Dudin, The repercussions of Britain's exit from the European Union, Political Trends Magazine, No. 11, The Arab Democratic Center -Burban -Germany, 2020.
9_ Hamid Rami, Britain's exit from the European Union, a study on the reasons and security and economic confirmations, Algerian magazine for political studies, number 1, the High School of Political Science, 2018, Algeria.
10- Radia Yasina Mezani, British withdrawal from the European Union, motives and repercussions, Journal of Legal and Political Sciences, No. 1, University of Algeria, 2019

Internet

1_ Nawar Hashem, Britain's exit from the European Union, Study of Causes and Discomes, Article published on the Internet, Site, Saerch, Emarefa.net, Date of viewing 1/25/2025
2- Do the hunting crisis lead Britain and France to a serious confrontation, the site
www_com. CDN. Amproject. Org, Oct 28 /2021
3- Britain, France is leaning 48 hours to back down from its threats to hunting, the site
Amp_dw_com. CDN. Amproject. Org, view date 2/4/2025.
4- The most important European institutions and their tasks, Deutschland_da, 2019, view date 1/25/2025.
5- European Union institutions, an article published on the global internet, site_ stringfixer. Com, 20/1/2025

The consequences of Britain's withdrawal from the European Union

Fatima Saad Abdul Wahid
College of Education, Al -Mustansiriyah University, Baghdad, Iraq
Fatimeesaad@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract:
The United Kingdom withdrew from the European Union, in a historical step known as "Brexit", after a referendum held in 2016 In which the majority of Britons voted in favor of exit. This decision came as a result of multiple factors, most notably the desire to restore control of national legislation and immigration policies, In addition to economic and political concerns about the continuation of membership In the union. The withdrawal has led to major changes In relations between Britain and the European Union, especially in the fields of trade, movement and investment. The Brexit also caused an Internal division within Britain, and has sparked economic challenges that the country is still dealing with today, while it seeks to rebuild Its international relations independently.

Key words: (Brexit, UK, European Union, Referendum, Economy)